

وكان الملك الأشرف قد طلب مقابلة سلطان العلماء العزبن عبد السلام وهو يأبى، فانتهزت هذه الجماعة المذكورة الفرصة، وقالت للملك: إن ابن عبد السلام أشعري يُحطُّىء من يقول بالحرف والصوت ويُبَدِّعه، وأن من جملة اعتقاده أن الخبز لا يشبع والماء لا يروى الخ . . . فلم يصدقهم السلطان، فاحتال هؤلاء القوم في استصدار فتوى من الشيخ ليشاهدها السلطان عياناً، فكان لهم ما أرادوا، ووصلت هذه الفتوى إلى الملك عند الإفطار في أحد أيام شهر رمضان، وعنده عامة الفقهاء، فلما تكلم السلطان في حق ابن عبد السلام وعقيدته، وأظهر غيظه وتوعده لم يستطع أحد في ذلك المجلس الرد، وما زاد أشجعهم على أن قال للسلطان: السلطان أولى بالعفو والصفح، مع أنهم يشاطرون ابن عبد السلام فتواه. فانبرى ابن الحاجب لهذه القضية عندما سمع بها، ومضى إلى القضاء والعلماء والأعيان، الذين حضروا تلك الليلة عند السلطان، وشدد عليهم النكير، ووعظهم وذكرهم بالله وبوظيفتهم، وما زال بهم إلى أن كتبوا فتوى موافقة لما قال ابن عبد السلام، وبينوا أن سكوتهم تلك الليلة إنما كان بسبب غضب السلطان، ووقعوا فتواهم. ورغم أن السلطان لم يلتفت إلى هذه الفتوى - الموافقة لابن عبد السلام - كبير التفات، إلا أنها تدل على شيئين:

أولهما: ما كان عليه ابن الحاجب من نصرة للحق وأهله وشجاعة في مواقف يقل فيها الشجعان.

ثانيهما: أنه كان مسموع الكلمة بين العلماء عظيم المكانة عندهم.

وسنعرف عند الكلام عن خروجه إلى مصر موقفاً آخر لابن الحاجب من الحكام يدل على مساندة للحق دون تهيب.

علمه وأخلاقه

كان ابن الحاجب عُلماً مبرزاً في علوم شتى، ولا نريد أن نجلب كل ما

= أعضاء وأعضاء إما روحانية أو جسمانية يجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار. . وانظر تفصيل مذهبهم في الملل والنحل جـ 2 ص 5 وما بعدها.